بيغن في البداية ، واعلن اكثر من مرة ، اصراره على انسحاب اسرائيل من الضفة والقطاع ، بما فيها القدس الشرقية ، وان هذا الامر يأخذ اولوية على مسألة سيناء ، مما ادى الى عرقلة المفاوضات بعد المبادرة ، كما في جميع المؤتمرات اللاحقة ، عاد السادات وقبل بمشروع بيغن للادارة الذاتية ، بدلا من الدولة الفلسطينية ، التي ظل ينادي بضرورة قيامها · وبعد « كامب ديفيد » ، عاد الخلاف واندلع بين الطرفين حول قضية تنفيذ الادارة الذاتية ، وربط ذلك بالاتفاق على معاهدة السلام مع مصر · والواضح ان بيغن لن يقبل بذلك ، لانه لم يكن ينوي تنفيذ المشروع كما فهمه السادات اصلا ·

قيام الدولة الفلسطينية يحول دون امكان انجاز المشروع الصهيوني

منذ ان دخلت اسرائيل في مفاوضات التسوية ، والى ان حققت نجاحها الاكبر في « كامب ديفيد » ، ظل موقفها من مسألة « الدولة الفلسطينية » ، ثابتا لا يتزحزح · فهي انطلاقا من الموقف الصهيوني التقليدي ازاء الشعب الفلسطيني ، القائم على مبدأ تشريده وتذويبه ، ليتسنى للكيان تأمين قاعدة عدوانه ، رفضت ، وبصورة قاطعة ، البحث في امكان حل « القضية الفلسطينية » عن طريق اقامة دولة فلسطينية · واصرت على موقفها هذا ، حتى نجحت في تثبيته في اتفاقات « كامب ديفيد » · وقد وعى قادة الكيان معنى قيام دولة فلسطينية ، بغض النظر عن طبيعة الحكم فيها ، وابعاد ذلك على استكمال المشروع الصهيوني في المستقبل · وبالامكان القول انه ، فيما خلا بعض الفئات الهامشية في الكيان ، والتي لا اثر لها في صنع القرار السياسي ، هناك اجماع لدى القوى السياسية في الكيان ، على رفض اي مشروع ، من شأنه ان يعطي الفلسطينيين فرصة اقامة كيان سياسي مستقل · وسواء انطلق المشروع الاسرائيلي للتسوية ، من مبدأ « الحل الوسط الاقليمي » ، وهو ما يتبناه حزب العمل المعارض ، أم من مبدأ « ارض ــ اسرائيل الكاملة » ، الذي يتبناه حزب ليكود الحاكم ، يبقى القاسم المشترك لهذه المشاريع ، على الاختلافات التفصيلية بينها ، اذا جاز لها ان تمر وتؤدي الى تسوية ، انطلاقها جميعا من مبادىء صهيونية ، تهدف في الاساس الى انجاز مرحلة اخرى على طريق استكمال المشروع الصهيوني · وفي كلتا الحالتين ، سيكون قيام دولة فلسطينية مستقلة حائلا دون امكان تحقيق الهدف النهائي ــ دولة يهودية على ارض ــ اسرائيل الكاملة · ومن هنا قال اصحاب « الحل الوسط الاقليمي » بضرورة اعادة التجمعات السكانية العربية في الضفة والقطاع ، مرحليا ، الى الاردن ، ضمن اتفاقية تسوية ، تضمن بقاء الجسور مفتوحة ، للبضائع والناس على حد سواء ، واستمرار الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، من خلال حق الاستيطان في تلك المناطق ، والاقرار بأن نهر الاردن هو الحد الامني